

مالية الشارقة «تُطلق الخطة الاستراتيجية 2023-2025»





«الشارقة:» الخليج

أطلقت دائرة المالية المركزية في الشارقة الخطة الاستراتيجية للأعوام (2023-2025)، تلبيةً للتطلعات المالية لإمارة الشارقة، وانسجاماً مع دورها الأساسي في دفع عجلة التنمية ومواكبة التطورات المالية الإقليمية والعالمية، وسعيًا لتحقيق رسالتها بدعم تحول إمارة الشارقة لمركز مالي استثماري حيوي.

ونظمت الدائرة حفلاً بهذه المناسبة أقامته بمقر مجموعة «بيئة» في الشارقة بحضور وليد الصايغ، مدير عام دائرة المالية المركزية بالشارقة، والشيخ راشد بن صقر القاسمي، مدير دائرة المالية المركزية بالشارقة، وبدر آل علي، مدير إدارة التخطيط الاستراتيجي وعدد من مديري الوحدات التنظيمية والخبراء، بالإضافة إلى رؤساء الأقسام وممثلي التخطيط الاستراتيجي بالدائرة.

• مراحل إعداد الخطة

وتضمن حفل إطلاق الخطة الاستراتيجية فقرات عديدة متنوعة ومهمة، من أبرزها عرض الفيلم الوثائقي الخاص الذي جسّد مراحل إعداد الخطة الاستراتيجية، كما تضمن الحفل كلمة لوليد الصايغ، وكلمة لبدر آل علي، مركزاً على جوهر الخطة الاستراتيجية ودور كل وحدة تنظيمية وكل موظف من أجل إنجاحها، كما تضمن الحفل استعراضاً للأهداف الاستراتيجية، والخريطة الاستراتيجية وأهدافها، وأثر المواءمة الاستراتيجية على الموقف الاستراتيجي لدائرة المالية المركزية.

وقال وليد الصايغ في كلمته: «إن الخطة الاستراتيجية الجديدة اتخذت من توجيهات صاحب السمو الشيخ الدكتور سلطان بن محمد القاسمي، عضو المجلس الأعلى، حاكم إمارة الشارقة منهجاً نستشرف به مستقبلاً قادراً على تجاوز التحديات، والمحافظة على المكتسبات، وسنواصل في ضوئه تحقيق النجاحات والإنجازات، ونؤكد أننا سنكون في «مقدمة الجهات الجديرة بترجمة وتنفيذ أفكار سموه ورؤاه لبناء صرح مالي مزدهر لإمارتنا الباسمة، وأجيالنا القادمة

وقال بدر آل علي: «لقد وضعنا نصب أعيننا هدفاً أساسياً، يخدم توجهات إمارة الشارقة بأن تكون مقصداً إقليمياً وعالمياً، ومركزاً مرموقاً في المجال المالي، كونه مجالاً أساسياً يدعم خطط التنمية، ويؤسس بنية تحتية ثابتة تقوم عليها «مجالات تنموية أخرى، ويمكنها المرور فوق المخاوف العالمية وتتجاوزها بكل ثقة

• أربعة مجالات

وربطت دائرة المالية المركزية في الشارقة استراتيجيتها في أربعة مجالات حكومية رئيسية، لدعم تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في خلق فرص ترفع مستويات المعيشة، وتضمن تأسيس مؤسسات وأنظمة وخدمات حكومية مرنة وموثوقة، وغيرها

ومن أجل تحقيق أقصى قدر ممكن لتعزيز جاذبية إمارة الشارقة في ضوء قوة نظامها المالي، فإن الجهود المشاركة في صياغة الاستراتيجية للأعوام 2023-2025 أكدت سعيها المستمر لتطوير سياسات مالية مستدامة، وتأهيل كوادر بشرية تقوم بالاستغلال الأمثل لأصول الإمارة، وتحسين جودة الحسابات المالية، والشفافية، وتفعيل نظام المشتريات والعقود بشكل تنافسي، وتدير موازنة الأداء بمعايير تقييم مبتكرة، وضبط النفقات وربطها بآليات واضحة، وتعزيز التصنيف الائتماني، وهي كلها عوامل من شأنها رفع مكانة الشارقة مالياً واستثمارياً

• الاستثمار بالكوادر المواطنة

وتسعى الخطة الاستراتيجية (2023-2025) لتنمية ثقافة جودة الحياة وتعزيز التضامن المؤسسي والمجتمعي، وخلق بيئة تعزز التميز وتضمن استمرارية الأعمال، وتفعيل منظومة الاستثمار في الكوادر المواطنة وتمكينها، وإنجاز التحول الرقمي، وربط الذكاء الاصطناعي بأنظمة مالية مبتكرة

تعزيز التحول الإلكتروني لجميع الخدمات

وأكدت الدائرة استمرارية تحقيق إنجازات مميزة على المستوى المؤسسي، وفيما يخص الخدمات الحكومية، حيث يتمحور التركيز في هذا الجانب على تعزيز التحول الإلكتروني لجميع الخدمات، بالإضافة إلى تحقيق التميز في الأداء الحكومي لتعزيز ورفع جودة الخدمات المقدمة من دائرة المالية المركزية بالشارقة لكافة المتعاملين، وكذلك هو الحال فيما يتعلق برضا المتعاملين الذي يساعد دوماً على تحقيق التميز المؤسسي، ومن أجل مواكبة متطلبات الخطة الاستراتيجية الجديدة يجري العمل حالياً على إعادة هندسة العمليات التشغيلية لجميع الوحدات التنظيمية للدائرة.